

Distr.: General
16 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٣-١	٣	أولا - معلومات أساسية
٣-١	٣	لمحة جغرافية وسكانية
١٧-٤	٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٤	٤	ألف - معلومات عامة
٧-٥	٤	باء - الهيكل الدستوري
٩-٨	٥	جيم - النظام القانوني
١١-١٠	٥	دال - الأحزاب السياسية والانتخابات
١٦-١٢	٦	هاء - المسائل السياسية
٢٣-١٧	٧	ثالثا - الميزانية
٥٨-٢٤	١٠	رابعا - الاقتصاد
٢٩-٢٤	١٠	ألف - لمحة عامة

١٢	٣٦-٣٠ القطاعات الاقتصادية الأساسية	باء -
١٢	٣٠ الزراعة ومصائد الأسماك	١ -
١٢	٣٢-٣١ الصناعة التحويلية/الصناعة	٢ -
١٣	٣٦-٣٣ السياحة	٣ -
١٤	٤١-٣٧ النقل والاتصالات	جيم -
١٥	٤٧-٤٢ شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق	دال -
١٦	٥١-٤٨ المسائل العسكرية	خامسا -
١٧	٥٢ المسائل المتعلقة بالأراضي	سادسا -
١٨	٦٦-٥٣ الأحوال الاجتماعية	سابعا -
١٨	٥٣ لمحة عامة	ألف -
١٨	٥٤ القوى العاملة	باء -
١٨	٥٩-٥٥ التعليم	جيم -
١٩	٦١-٦٠ الصحة العامة	دال -
١٩	٦٥-٦٢ الهجرة	هاء -
٢٠	٦٦ حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة	واو -
٢١	٦٩-٦٧ البيئة	ثامنا -
٢١	٧١-٧٠ العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية	تاسعا -
٢١	٧٠ منظومة الأمم المتحدة	ألف -
٢٢	٧١ المنظمات والكيانات الإقليمية	باء -
٢٢	٧٦-٧٢ وضع الإقليم في المستقبل	عاشرا -
٢٢	٧٢ موقف حكومة الإقليم	ألف -
٢٢	٧٥-٧٣ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
٢٣	٧٦ نظر الأمم المتحدة في المسألة	جيم -

أولا - معلومات أساسية

لمحة جغرافية وسكانية

١ - جزيرة غوام^(١) هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد ١٣٥٠ ميلاً جنوب طوكيو و ٣٧٠٠ ميل غرب - جنوب غرب هاواي. وتتألف من جزيرة واحدة تبلغ مساحتها حوالي ٢١٢ ميلاً مربعاً. وتتألف من منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في الحجم تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية اللون والمنطقة الجنوبية هي منطقة جبلية. ويعتبر مرفأ أبرا الواقع في الجانب الغربي الأوسط من الجزيرة من أكبر المرفأء المحمية في المحيط الهادئ وتعتبر مياهه أكثر المياه العميقة صفاء في المنطقة الممتدة ما بين هاواي والفلبين. وأصبح اسم عاصمة غوام هاغانيا، المعروفة سابقاً بأغانا.

٢ - ووفقاً للتعداد الرسمي الذي أجراه مكتب التعداد في الولايات المتحدة، بلغ عدد سكان غوام في عام ٢٠٠٠ ما قدره ٨٠٥ ١٥٤ نسمة أي بزيادة قدرها ٦٥٣ ٢١ نسمة (١٦ في المائة) منذ تعداد عام ١٩٩٠^(٢). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، قدرت وكالة الاستخبارات المركزية بأن عدد السكان بلغ ١٦٦ ٠٩٠ نسمة، بزيادة قدرها ٧,٢٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣^(٣). ووفقاً للتعداد، يتكوّن سكان غوام من الناحية الإثنية والعرقية من ٣٧ في المائة من الشامورو، وهم السكان الأصليون في الإقليم. ويبلغ عدد سكان الدول المرتبطة ارتباطاً حراً بالولايات المتحدة (ولايات ميكرونيزيا المتحدة، وجمهورية جزر مارشال، وجمهورية بالاو) ١١ ٠٩٤ نسمة، بزيادة قدرها ١٨,١٨ في المائة منذ عام ١٩٩٠ وأكبر الفئات الآسيوية هي من الفلبينيين (٧٢٩ ٤٠ نسمة)، ومن بلدان آسيوية أخرى ١٧٢ ٦١١ نسمة، بزيادة قدرها ٣٠,٩١ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وبلغ عدد السكان البيض ١٠ ٥٠٩ نسمة، أي بانخفاض قدره ٤٣,٣٣ في المائة منذ عام ١٩٩٠. واللغة الانكليزية ولغة الشامورو هما اللغتان الرسميتان. ومن أهم التغيرات التي كشف عنها تعداد عام ٢٠٠٠ زيادة تباطؤ معدل نمو السكان عما كان عليه في التعدادات السابقة التي تجرى كل عشر سنوات. فقد بلغ عدد السكان ٨٠٥ ١٥٤ نسمة في عام ٢٠٠٠ وهو رقم يقل بأكثر من ١٥ ٠٠٠ نسمة عن تقديرات عدد السكان قبل إجراء التعداد البالغة ١٧٠ ٠٠٠ نسمة. وكان معدل النمو المركب في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ هو ١,٥ في المائة، لا المعدل الذي كان متوقفاً في السابق وهو ٢,٣ في المائة. والانخفاض الحاد في نمو عدد السكان في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ليس نتيجة للانخفاض الكبير في الزيادة الطبيعية بل يبدو أنه ناتج عن هجرة الغواميين إلى هاواي وغيرها من الولايات بحثاً عن فرص العمل^(٤).

٣ - ومعظم السكان من المسيحيين وهم في المقام الأول من الكاثوليك الرومان (٩٠ في المائة). والطوائف الدينية الرئيسية الأخرى هي المعمدانيون والسبتيون،

وطائفة قديسي اليوم الآخر والأسقفية البروتستانت. ويوجد أتباع لمعظم الديانات الأخرى في غوام، بمن فيهم شهود يهوه واليهود والبوذيين والمسلمون^(٥).

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

ألف - معلومات عامة

٤ - كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكم المحلي وجعل غوام إقليمًا منظمًا. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث أن بعض أحكام دستور الولايات المتحدة لا تسري على الجزيرة. ووفقًا لقانون الولايات المتحدة، تعتبر غوام، بوصفها إقليمًا غير مدمج، ملكًا للولايات المتحدة دون أن تشكل جزءًا منها.

باء - الهيكل الدستوري

٥ - لغوام حكومة منتخبة محليًا، تتألف من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة. ويسري حق الاقتراع العام في ما يتعلق بالانتخابات المحلية على الغواميين البالغين ١٨ عامًا فأكثر. والغواميون من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة ما داموا مقيمين في الإقليم. وينتخب شعب غوام حاكمًا لفترة خدمة مدتها أربع سنوات. وقد انتخبت غوام أول حاكم لها في عام ١٩٧٠. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته ويقدم تقريرًا سنويًا إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالاته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية وتنظيمات وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين وأن يعرض آراءه على تلك الهيئة وينقض تشريعاتها.

٦ - وينتخب الشعب ١٥ عضوًا لمجلس الشيوخ، لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل نقض الحاكم للتشريعات. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام.

٧ - وفي عام ١٩٧٢، سُن قانون جديد منح غوام الحق في أن يكون لها مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة دون أن يكون له الحق في التصويت. ويجوز لهذا المندوب الذي تستمر مدة عضويته سنتين أن يصوّت في لجان المجلس ولكن ليس في المجلس ذاته.

جيم - النظام القانوني

٨ - يتألف النظام القضائي في غوام من جهاز محلي وآخر اتحادي. ويتألف الجهاز القضائي المحلي من محكمة كبرى ومحكمة عليا على رأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة في غوام قاض يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، أقر الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب وزير عدل لغوام في عام ٢٠٠٢. وانتُخب دوغلاس مويلان وزيرا للعدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وتولى منصبه يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لمدة أربع سنوات. ووزير العدل هو كبير المسؤولين القانونيين في حكومة غوام. ويوفّر مكتب وزير العدل الخدمات القانونية لحكومة غوام وله سلطة المقاضاة.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقع الرئيس بوش على قرار مجلس النواب ٢٤٠٠ ليصبح قانونا، هو قانون الهيئة القضائية لغوام، الذي يُعدّل القانون التأسيسي لغوام ويُنشئ الهيئة القضائية كفروع مستقل من فروع الحكومة. كما أكد القرار اختصاص الاستئناف والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم السفلى في الإقليم، وهو ما يُنشئ فعليا هيئة قضائية محلية موحدة. وأوضحت ممثلة غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة، عضو الكونغرس بُردالو، أن القانون الجديد "خطوة هامة على درب إقامة الحكم الذاتي في غوام"^(٦).

دال - الأحزاب السياسية والانتخابات

١٠ - يوجد في غوام حزبان سياسيان أساسيان، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما يمثلان الفرعين المحليين لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أجرت غوام انتخابات عامة. وهزم المرشح الجمهوري فيليكس كوماتشو العضو السابق في الكونغرس روبرت أندروود بـ ٥٠٠ ٤ صوت وانتُخب حاكما. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أُعيد انتخاب المرشحة الديمقراطية مادلين بوردالو ممثلة لغوام في كونغرس الولايات المتحدة^(٧). وفي التصويت في إطار الهيئة التشريعية الثامنة والعشرين لغوام، فقد الديمقراطيون أغلبيتهم المتمثلة في تسعة مقاعد وغدوا يشغلون الآن ستة مقاعد، بينما فاز الجمهوريون بأغلبية قوامها ٩ مقاعد.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، صوّت أهالي غوام أيضا بأغلبية ساحقة ضد اقتراح إضفاء الصفة القانونية على دور القمار في كبريات فنادق غوام. والاقتراح هذا الذي يعرف باسم الاقتراح ألف، قدمته مجموعة "مواطنون من أجل التنوع الاقتصادي"، ورفض بأغلبية

٦١ في المائة مقابل ٣٨ في المائة صوت لصالحه^(٨). وبعد التصويت، تقدمت مجموعة "مواطنون من أجل التنوع الاقتصادي" بدعوى قضائية ضد اللجنة الانتخابية لغوام، ادعت فيها أن التصويت على الاقتراح ألف شابته عيوب إذ إن اللجنة لم تُجر التصويت بالشكل الصحيح. وقالت إن اللجنة لم ترسل كامل نص الاقتراح المؤلف من ٨٠ صفحة قبل عملية التصويت، وهو ما يتعين عليها عمله بموجب القانون. غير أن الحاكم كاماتشو وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على مشروع قانون ليصبح قانونا يعلن فعلا أن عملية التصويت على الاقتراح ألف صحيحة. وينص مشروع القانون على أن أي عيب في نشرة الاقتراح على دور القمار ليس سببا لتأجيل عملية التصويت أو لإبطال صحتها وأن هناك نسخا من الاقتراح ألف في المكتبات العامة وعلى شبكة الإنترنت يستطيع الناخبون الاطلاع عليها^(٩).

هاء - المسائل السياسية

١٢ - سعت غوام منذ أمد طويل إلى تغيير وضعها السياسي إزاء الولايات المتحدة. وفي استفتاء أجري في عام ١٩٧٦، قرر شعب غوام الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والشروع، من ناحية أخرى، في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بفارق خمسة أصوات مقابل صوت واحد، لأنه اعتبر أساسا أنه ينبغي معالجة مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى^(١٠). وفي الجولة الثانية من استفتاء عام ١٩٨٢، اختار ٧٣ في المائة من الناخبين استمرار وضع الكمنولث مع الولايات المتحدة. ووفقا للجنة تقرير المصير المنشأة في عام ١٩٨٤ لصياغة اتفاق الكمنولث، كان القصد من هذا الوضع إيجاد وضع مؤقت يسمح لغوام بإقامة علاقة أفضل مع الولايات المتحدة.

١٣ - وفي أيار/مايو ١٩٨٦، انتهت لجنة تقرير المصير من وضع مشروع لقانون الكمنولث عرض، بعد حملة إعلامية عامة، للتصويت على أساس كل مادة على حدة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر الفقرات من ١٩ إلى ٣٧ من الوثيقة A/AC.109/1192). ووافق الناخبون على الاقتراح الرئيسي، ولكنهم رفضوا المادتين التي تحول حكومة غوام سلطة تقييد الهجرة ومنح السكان الأصليين وهم الشامورو الحق في تقرير الوضع السياسي للإقليم مستقبلا. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، أُقرت هاتان المادتان بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. ويرد ملخص لأهم النقاط الواردة في مشروع قانون الكمنولث في ورقة عمل عام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

١٤ - واستؤنفت المفاوضات بين لجنة غوام لتقرير المصير وحكومة الولايات المتحدة بشأن مشروع قانون الكمنولث في عام ١٩٨٩ واستمرت حتى نهاية عام ١٩٩٧ دون التوصل

إلى نتيجة (انظر الفقرات ١٩-٢٢ من الوثيقة A/AC.109/2000/6، والفقرات ١٩-٣٧ من الوثيقة A/AC.109/1192، والفقرات ٧٤-٨٣ من الوثيقة A/AC.109/2018). ووفقا لما جاء في بيان أدلى به الحاكم، كارل ت. س. غوتبيرز، أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس النواب في دور انعقاد الكونغرس الخامس بعد المائة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كان موقف الفرع التنفيذي للولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع القانون يتمثل أساسا في أن المشروع غير دستوري لأنه لا يقر للكونغرس بالسلطة التامة على غوام.

١٥ - وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب القانون العام لغوام ٢٣-١٤٧ "لجنة إنهاء الاستعمار لإعمال وممارسة حق شعب الشامورو في تقرير المصير". وكان من المتوقع أن تقوم هذه اللجنة، بالتنسيق مع لجنة غوام للانتخابات التي تنظم عملية تسجيل الناخبين المؤهلين، بالإشراف على سير عملية التصويت على الصيغة التي قد يفضلها شعب الشامورو بالنسبة لمركزه، أي الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر تمشيا مع المعايير الدولية.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام لجنة غوام للانتخابات سلطة تحديد موعد إجراء الاستفتاء العام بشأن مسألة إنهاء الاستعمار. وهذا الاستفتاء العام، الذي كان من المقرر أن يجري في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قد أجل لسبب يرجع في المقام الأول إلى أنه لم يتم تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم. وسيطلب الاستفتاء العام من السكان الأصليين للإقليم الذين يتمثلون، على حد تعريف القانون، في الأشخاص أو المنحدرين من الأشخاص الذين كانوا في غوام عندما صدقت الولايات المتحدة على معاهدة السلام مع إسبانيا في عام ١٨٩٨، و/أو الأشخاص أو المنحدرين من الأشخاص الذين حصلوا على جنسية الولايات المتحدة عملا بالقانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، الاختيار بين إقامة دولة غوام، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وسيكون الاستفتاء العام غير ملزم لكنه سيحدد مجرى أي مفاوضات تتم في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن مسألة المركز.

ثالثا - الميزانية

١٧ - تتألف ميزانية غوام من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، والتي تأتي عامة من المساهمات الفيدرالية المخصصة لقطاعات معينة وذلك من خلال وزارة الداخلية وبحسب حالات يعينها. ويتمتع الحاكم بسلطة النقض لأي مشروع قانون ميزانية حيث يعاد المشروع بعد ذلك إلى السلطة التشريعية التي تقوم إما بإلغاء نقض الحاكم بأغلبية خاصة أو بإعادة النظر في مشروع القانون. وفي عام ٢٠٠٤، كادت حكومة غوام تتوقف عن العمل عندما واجهت الهيئة التشريعية والحاكم مأزقا خطيرا بشأن ميزانية السنة المالية ٢٠٠٥.

١٨ - وفي آخر آب/أغسطس ٢٠٠٤، وافقت الهيئة التشريعية على ميزانية للسنة المالية ٢٠٠٥ تضمنت إنفاق ٥٧٦,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ٤٤٧,٤ مليون دولار تقريبا من الصندوق العام (مستودع جميع الإيرادات والأموال الفيدرالية). وفي بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استخدم الحاكم حق النقض ضد مشروع قانون الميزانية بحجة أن هناك مبالغة في توقعات الإيرادات. وعلى إثر ذلك، أعيد مشروع القانون إلى الهيئة التشريعية التي عمدت، لعجزها عن إبطال النقض من جانب الحاكم، إلى المصادقة على ميزانية من شطرين، وهما مشروع قانون الإنفاق الأول (مشروع القانون ٣٦٣) وهو مخصص لأهم الوكالات، ومشروع قانون الإنفاق الثاني (القانون ٣٦٤) الذي يتعلق بالهيئة التشريعية ومكتب الحاكم وعدد من الوكالات والبرامج الأخرى. ونقض الحاكم مشروع القانونين كليهما وطلب إلى الهيئة التشريعية النظر في إمكانية تمديد ميزانية عام ٢٠٠٤ لمدة ثلاثة أشهر. ورفضت الهيئة التشريعية اقتراح التمديد وأبطلت نقض الحاكم لمشروع قانون الإنفاق الأول، وأجازت مشروعاً جديداً لقانون الإنفاق الثاني (القانون ٣٧٦)، الذي شابه في جوهره مشروع قانون الإنفاق الثاني السابق، إلا أنه حذفت منه بعض الاعتمادات التي أثار أكثر الجدل. ووقع الحاكم على مشروع القانون ٣٧٦ ليصبح بذلك قانوناً في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مما وفر الجزء الأخير من الميزانية لعام ٢٠٠٥ المقدم من الحكومة بعد حلول السنة المالية الجديدة بعشر ساعات. ووفقاً لما جاء على لسان المتحدث باسم الحاكم، لم تكن هناك فائدة تذكر من رفض الحاكم لمشروع القانون ٣٧٦، إذ إن الهيئة التشريعية عندما أبطلت نقضه وصادقت على مشروع قانون الميزانية الأول ليصبح قانوناً قد وافقت فعلاً على توقعات الإيرادات المبالغ فيها. وأشارت المتحدثة إلى أن الحاكم قد قام في النهاية بتوقيع مشروع القانون ٣٧٦ تجنباً لتوقف الوكالات عن العمل. وأهاب الحاكم في بيان عام له بأعضاء الهيئة التشريعية إلى العمل مع الإدارة خلال السنة المالية لتكليف الميزانية وفق الإيرادات المتحصلة بالفعل^(١١).

١٩ - ويخصص مشروع قانون الميزانية الأول (القانون ٣٦٣) ٥٤٤,١ مليون دولار للإنفاق على المدارس العامة، وإدارة الشرطة والعمليات الحكومية البالغة الأهمية. أما مشروع قانون الميزانية الثاني (القانون ٣٧٣) فيرصد ٣١ مليون دولار لتمويل مكتب الحاكم والهيئة التشريعية ومراجع الحسابات العامة ورؤساء البلديات وغير ذلك من العمليات الحكومية. كما أن مشروع القانون هذا يزيد من قدرة الحاكم على تحويل الأموال بين الوكالات الحكومية من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة. وكان الاعتراض الأساسي للحاكم على الميزانية يتمثل في توقعات الإيرادات التي حددتها الهيئة التشريعية بمبلغ ٤٤٧ مليون دولار، وهو ما اعتبره الحاكم مضحماً بمقدار ٣٧ مليون دولار.

٢٠ - وخصص مكتب الشؤون الجزرية التابع لوزارة الداخلية للولايات المتحدة مبلغ ٧٩ مليون دولار عن السنة المالية ٢٠٠٥، منها ٢٧,٧ مليون دولار خصصت للاستثمار الرأسمالي في الأقاليم التابعة للولايات المتحدة و ٨,٥ مليون دولار لتمويل المساعدة التقنية في المناطق الجزرية^(١٢). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رفض طلب وجهه حاكم غوام إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيف عبء الديون الفيدرالية على غوام بمقدار ٢٠٠ مليون دولار. وقد قدم الطلب في إطار قانون فيدرالي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ يميز للرئيس منح تخفيف للديون للتعويض عن تكاليف توفير الخدمات الحكومية للمهاجرين القادمين من أنحاء أخرى في المنطقة. وأعلن الرئيس في مقترحه لميزانية السنة المالية ٢٠٠٦ أن غوام ستتلقى ١٤,٢ مليون دولار بموجب تعديل لاتفاق الارتباط الحر يقضي بتوفير ٣٠ مليون دولار لمعالجة الآثار الاجتماعية التي يتركها المهاجرون من الدول المرتبطة ارتباطا حرا بالولايات المتحدة على الأقاليم والدول التابعة للولايات المتحدة^(١٣).

٢١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، تحققت مخاوف الحاكم المتعلقة بالميزانية حيث تأكد أن حكومة غوام ماضية في تحصيل إيرادات أقل بكثير من توقعات الميزانية التي وضعتها الهيئة التشريعية. وكان متوقعا أن تعاني الحكومة من نقص في الإيرادات قدره ٦٧ مليون دولار بحلول نهاية السنة المالية. ونتيجة لذلك، لم تمنح معظم الوكالات إلا نسبة ٩٠ في المائة من الميزانيات التي وُعدت بها. وأشار الحاكم إلى أن الازدهار الاقتصادي الأخير لم يتجسد في تخصيص مزيد من الأموال للخدمات الحكومية بسبب الإعفاءات الضريبية الممنوحة من الحكومة ووجود العديد من الصناديق الخاصة حيث تُحول الإيرادات عن الصندوق العام^(١٤).

٢٢ - ووفقا لمراجع الحسابات العامة، سبق لحكومة غوام أن واجهت في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عجزا ملحوظا قدره ٣٠٠ مليون دولار. ولوحظ أن هذا العجز البالغ ٣٠٠ مليون دولار لم يأخذ في الحسبان ملايين الدولارات من مستردات الضرائب غير المدفوعة والخصوم من الضريبة على الدخل المنتظر إجراؤها، وهي مسألة ظلت معلقة في غوام. وكان الحل المقترح من الحاكم هو أن يُقترض نحو ٤٠٠ مليون دولار من سوق السندات المالية لسد العجز. غير أن مراجع الحسابات العامة أشار بعدم سلوك هذا المنحى محذرا من زيادة تفاقم عب الدين ومقترحا بدلا من ذلك إجراء اقتطاعات من الميزانية بحذف بنود غير أساسية منها^(١٥).

٢٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قدم رئيس الولايات المتحدة إلى الكونغرس مقترحه لميزانية السنة المالية ٢٠٠٦. وعكس مقترحه هذا الأولويات الأساسية الثلاث للحكومة الأمريكية

وهي: مواصلة الحرب على الإرهاب؛ وتعزيز الدفاع عن الوطن؛ وتحسين الاقتصاد. ويبلغ الإنفاق الفيدرالي الإلزامي المقترح لغوام في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٦ ما قدره ١٣١ مليون دولار. وعلى نحو ما تقدم، حصل مكتب الشؤون الجزرية التابع لوزارة الداخلية للولايات المتحدة على تمويل بمبلغ ٧٩ مليون دولار في عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتتضمن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٦ زيادة قدرها مليون دولار لتعزيز الأنشطة الأساسية المتعلقة بالمياه والنفايات في الأقاليم التابعة للولايات المتحدة وفي الأقاليم التي ترتبط ارتباطا حرا بالولايات المتحدة. وكما سبقت الإشارة أيضا، ستلقى غوام في السنة المالية ٢٠٠٦ مبلغا إضافيا قدره ١٤,٢ مليون دولار يخصص لمعالجة ما يحدثه المهاجرون من الدول المرتبطة ارتباطا حرا بالولايات المتحدة من أثر اجتماعي على غوام^(١٦).

رابعا - الاقتصاد

ألف - لحة عامة

٢٤ - يتسم اقتصاد غوام بغلبة قطاع السياحة والإنفاق العسكري. ويساهم قطاع البناء أيضا إسهاما كبيرا في الاقتصاد، بينما يشهد قطاعا الزراعة وصيد الأسماك تنمية جيدة نسبيا. وتنتج الخضراوات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر، كما تمارس تربية الماشية والدواجن. وتشمل الصناعات التحويلية صناعة المنسوجات والأسمت واللدائن^(١٧).

٢٥ - وغوام مرفأ تعفى فيه البضائع من الرسوم الجمركية وهو بذلك ييسر حركة المواد الخام لأغراض التصنيع. وتشارك أيضا في برنامجين تجاريين رئيسيين صمما لغرض تعزيز التصنيع الموجه إلى التصدير وهما: جدول التعريفات الموحد للولايات المتحدة ونظام الأفضليات المعمم. ومع ذلك، يعاني الإقليم باستمرار من عجز تجاري. واليابان هي المستقبل الرئيسي لصادرات غوام. وأهم سلع التصدير هي الأسماك والقشريات والوُفد المعدنية والزيت والشمع والتبغ وبدائل التبغ المصنعة والسيارات.

٢٦ - ووفقا لما يقوله الحاكم، فقد تحسنت الآفاق الاقتصادية لغوام تحسنا ملحوظا على مدى الفترة المستعرضة، إذ ظهرت بوارد تدل على أن الإقليم قد بدأ أحر الأمر يخرج من كساد اقتصادي دام طويلا. فقد أعلن الحاكم في خطابه عن حالة الجزيرة أن اقتصاد غوام قد بدأ أخيرا يتسم بالاستقرار وأنه يشهد نموا لأول مرة في عقد من الزمن. وأشار إلى أنه استُحدث على مدى فترة السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ما يناهز ١٤٠٠ وظيفة، وانخفضت البطالة بنحو الثلث تقريبا^(١٨). غير أن هناك شككا في ما صرح به الحاكم من أن الناتج المحلي

الإجمالي الذي قُدر بأزيد من ٣,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ سجل ارتفاعاً يزيد بنسبة ٢٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٣، إذ لم يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي رسمياً لسنوات عدة، ومرد ذلك أساساً إلى غياب أحد أكبر خبراء الاقتصاد في الإقليم منذ عام ١٩٩٩^(١٩).

٢٧ - وخلال الفترة المستعرضة، أظهرت المؤشرات الاقتصادية تحقيق نمو في الصناعتين الأساسيتين في الإقليم، السياحة والقطاع العسكري. وكانت صناعة السياحة خلال سنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد شهدت انتكاسات كبيرة في أعقاب عدة كوارث طبيعية، إضافة إلى الآثار المترتبة على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ والمخاوف من السفر جراء نذر الحرب في العراق وحدوث المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز). غير أن غوام استقبلت في عام ٢٠٠٤ أزيد من ١,١ مليون زائر، وهو ما يزيد بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً عن السنة السابقة. وزاد الإنفاق العسكري أيضاً، إذ انكبت الحكومة على مشروع سيشهد على مدى السنوات الخمس المقبلة إنفاق ٢,٥ بليون دولار لإنجاز مشاريع بناء وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية في المحطة البحرية وفي قاعدة أندرسن للقوات الجوية (انظر أيضاً الفقرة ٥٠ أدناه)^(٢٠). ولاحظ أحد الاقتصاديين المحليين أنه: ”بتقادم الهياكل الأساسية السياحية لهذا الإقليم التابع للولايات المتحدة واتساع رقعة الأضرار الناجمة عن سلسلة من الأعاصير المدمرة خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي المرتقب في الإقليم من جديد إلى اجتذاب رؤوس الأموال والكفاءات الأجنبية لبدء المرحلة المقبلة من الأعمال والانتعاش الاقتصادي“^(٢١).

٢٨ - وقد تمكنت الحكومة من تحقيق استقرار الإنفاق الحكومي إلى حد ما بفضل سياسة المخصصة والاستعانة بالموارد الخارجية التي انتهجتها، إضافة إلى إعادة التنظيم الإداري وترشيد القطاع العام وما عزز ذلك من زيادة في بعض الضرائب. غير أن الحكومة لا تزال تواجه تحديات اقتصادية كبرى منها مستردات الضرائب الفردية غير المدفوعة، والخصوم المستحقة من ضرائب الدخل، وتأخر وكالات حكومية عن سداد الإيجار وعن أداء المدفوعات المستحقة للموردين، والالتزامات غير الممولة إزاء صندوق التقاعد، وارتفاع حجم الدين التشغيلي ووجود خصاص شديد في تمويل الصحة^(٢٢).

٢٩ - وفقاً لآخر تقريرين اقتصاديين بشأن غوام أصدرهما مصرف هاواي (آب/أغسطس ٢٠٠١ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، فقد كان تدفق المعلومات العامة حول الاقتصاد منذ عام ١٩٩٩ محدوداً بشدة، وبذلك فقد أثر على قدرة كل من القطاعين العام والخاص في

اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن بين الأسباب المتاحة الضعيفة للبيانات الاقتصادية حل لجنة غوام المالية وعدم توفر الموظفين ذوي الخبرة في حكومة غوام.

باء - القطاعات الاقتصادية الأساسية

١ - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٠ - يقوم قطاع الزراعة ومصائد الأسماك بدور صغير في اقتصاد غوام إذ إنه يمثل ما يقل عن ١ في المائة من مجمل العمالة في القطاع الخاص. وتظل صناعة صيد الأسماك التي بدأت تشهد توسعا هاما في أواخر الثمانينات ذات أهمية ضمن هذا القطاع. وفي محاولة من غوام لتنويع اقتصادها، شرعت في إنشاء مزارع للأسماك^(٢٣). وقد برزت تنمية البستنة والزراعة المائية وتجارة منتوج الأحواض السمكية الصغيرة وزراعة اللؤلؤ كفرص تجارية محتملة في مؤتمر للفرص التجارية في غوام عقدته في عام ٢٠٠٤ وزارة الداخلية للولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر^(٢٤).

٢ - الصناعة التحويلية/الصناعة

٣١ - قطاع البناء هو إحدى الصناعات الرئيسية في غوام وثالث القطاعات الاقتصادية أهمية (بعد السياحة والقطاع العام). ولا يزال قطاع البناء بوصفه مولدا للعمالة يسجل نسبة أعلى بكثير من متوسط النسب المسجلة على صعيد الولايات المتحدة، بالرغم من أنه تراجع خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن تنامي الاقتصاد الغوامي الذي لوحظ خلال عام ٢٠٠٤ كان واضحا في قطاع البناء. فلقد تضاعف الطلب الجديد على تصاريح البناء خلال العام كله فزادت قيمة التصاريح الجديدة من ٦ ملايين دولار شهريا في شباط/فبراير إلى ١٢ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع حدوث زيادة أخرى تبلغ تقريبا ٤٠٠ في المائة لتصل إلى ٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥^(٢٥). وفي عام ٢٠٠٤، أعلنت "شركة غاليريا للتسوق المعفاة من الرسوم الجمركية في غوام" عن مشروع منتظر للتجديد قيمته ٣٠ مليون دولار. وهناك مشاريع تشييد رئيسية أخرى من بينها مشاريع تشييد الطرق وتوسيع مدرج المطار، ستساهم في الاقتصاد بأكثر من ١٠٢ مليون دولار^(٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يقوم جيش الولايات المتحدة بإصلاح وتعزيز المرافق التي يقوم على صيانتها في غوام (انظر أيضا الفقرة ٥٠ أدناه)^(٢٧).

٣٢ - وقد ظهر حجم النمو في قطاع البناء في النمو الكبير للنشاط العقاري إذ سجل سوق العقارات حجم مبيعات سنوية بلغ ٢٤٥ مليون دولار مما يمثل زيادة بنسبة ٦٨ في المائة عن مبيعات ٢٠٠٣^(٢٨).

٣٣ - كما جاء في الفقرة ٢٧ أعلاه، فإن قطاع السياحة شهد انتعاشا كبيرا في عام ٢٠٠٤. ففي العام المذكور، تجاوزت أعداد الزوار ١,١٥ مليون نسمة مما يمثل زيادة قدرها ٢٧ في المائة عن أعدادهم المسجلة عام ٢٠٠٣. وسجلت أعداد اليابانيين القادمين للزيارة أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ زائر مما يمثل زيادة بنسبة ٣٧ في المائة عن أعدادهم عام ٢٠٠٣، هي التي حققت جزءا هاما من النمو في القطاع السياحي. وقد بقيت أعداد الزائرين من جمهورية كوريا الجنوبية ثابتة بينما زاد عدد الزوار من تايوان، المقاطعة الصينية، بنسبة ٢٩ في المائة. وقد حدد مكتب الزوار في غوام هدفا مؤداه جذب ١,٣ مليون زائر في عام ٢٠٠٥^(٢٩).

٣٤ - وكما نوقش في ورقة عمل السنة الماضية (A/AC.109/2004/5)، تعتمد صناعة السياحة في غوام وكذلك جانب كبير من اقتصادها على الاقتصاد الياباني وعلى السياح اليابانيين. ففي عام ٢٠٠١، جاء ما نسبته ٨٠,٢ في المائة من السياح إلى غوام من اليابان و ٨ في المائة من جمهورية كوريا ولكن ٣,٧ في المائة فقط من هاواي والولايات المتحدة^(٣٠). وقد لاحظ أحد الاقتصاديين الخليلين أن ارتفاع حركة السياحة إلى غوام يعود إلى النمو الاقتصادي في اليابان حيث إن غوام واحدة من مناطق الجذب السياحي المجاورة لليابان التي تستفيد مباشرة وفورا من انتعاش الاقتصاد الياباني^(٣١).

٣٥ - وفي محاولة من غوام لتشجيع قدوم السياح الصينيين إلى الجزيرة، واصلت الحكومة سعيها للحصول على موافقة حكومة الصين لإقرار "وضع المقصد السياحي المعتمد لغوام تسهيلاتا لقدوم السياح إلى غوام"، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحصول على موافقة حكومة الولايات المتحدة على برنامج لمنح تأشيرات "غوام - فقط" للرحلات المباشرة القادمة من الصين. وبما أن التوقعات بإقرار برنامج إعفاء من التأشيرات في المستقبل القريب لم تكن واعدة، فقد أعاد مكتب زوار غوام توجيه جهوده ونفذ خططا لإنشاء مراكز غوام للمعلومات السياحية، في الصين^(٣٢).

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٣، واصلت الحكومة سعيها لتنويع صناعة السياحة عبر جهود فرقة العمل للسياحة الرياضية. وقد حقق مكتب زوار غوام نجاحات في مجال ترويج السياحة الرياضية في غوام، وأعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أن عددا من نوادي البيسبول وكرة القدم للمحترفين في اليابان قد رتب لإقامة معسكرات تدريب في غوام^(٣٣).

جيم - النقل والاتصالات

٣٧ - تتولى هيئة ميناء غوام إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبراء. وهذه الهيئة هي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام. وميناء غوام مركز رئيسي لإعادة شحن البضائع في غرب المحيط الهادئ ومجهز لنقل البضائع المعبأة في حاويات وشحنات التونة بكفاءة. وشهد الميناء في السنوات الأخيرة نمواً في حركة شحن البضائع بنسبة تبلغ ٢٣ في المائة في المتوسط سنوياً. وعملت الهيئة على توسيع ساحة الحاويات في الميناء وتخطط لإنفاق ١٠٠ مليون دولار في مجالات الإنشاء حتى عام ٢٠٠٥. ويعمل الحاكم حالياً على تحويل بعض وظائف الميناء مثل المرفاع القنطري المتحرك إلى القطاع الخاص.

٣٨ - وبدأت عملية تجديد نظام مدرج المطار الدولي في غوام في عام ٢٠٠٢. وبدأت المرحلة الأولى من مشروع التوسيع والتجديد الممول اتحادياً لزيادة طول المدرجين وبناء مدرج جديد لتعزيز أوجه السلامة في المطار. ويعد المطار الدولي في غوام أحدث مطار في منطقة غرب المحيط الهادئ حالياً^(٣٤). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أنجزت مشاريع لتشييد طرق رئيسية، شملت المرحلة الثانية من إعادة إنشاء طريق تومان والطريق البحري الشمالي. أما توسيع مدرج المطار ومشاريع التطوير الرأسمالية الأخرى فتصب أكثر من ١٠٢ مليون دولار في اقتصاد غوام، وتفتح بذلك فرصاً لأكثر من شركة خطوط جوية لتسيير رحلات جوية إلى غوام، وفقاً لما صرح به الحاكم^(٣٥).

٣٩ - وستتولى شركتا آر سي أيه للاتصالات العالمية RCA وآي تي أند إي IT&E تقديم الخدمات المتعلقة بالبرقيات والفاكس والتلكس والمكالمات الهاتفية الدولية في الإقليم. وبدأت شركة محلية في مطلع عام ٢٠٠٣ في تقديم خدمات إرسال الرسائل عبر الإنترنت لإتاحة خدمة الاتصالات المتنقلة بين مستخدمي "النظام العالمي للاتصالات المتنقلة" في غوام والفلبين بتكلفة ٠,٠٥ دولار لكل رسالة^(٣٦). وتتولى إدارة بريد الولايات المتحدة خدمات البريد. وتتوافر أيضاً خدمات البريد التجارية عن طريق شركتي فيدرال إكسبرس ودي إتش إل. وتصدر في غوام صحيفة يومية واحدة وصحيفة أخرى ثلاث مرات في الأسبوع، وتصدر عدة منشورات تجارية أسبوعية وشهرية ومجلات عسكرية. ووفقاً لما ذكرته لجنة الاتصالات الاتحادية توجد حالياً ١١ محطة إذاعية تعمل بنظام تضمين التردد FM ومحطتان تعملان بنظام تضمين السعة AM وثلاث قنوات تلفزيونية محلية وشركة واحدة تقدم خدمات التلفزة بواسطة الكابل^(٣٧).

٤٠ - وقد يصبح نشاط الاتصالات الذي يستخدم تكنولوجيات متطورة قطاعاً نامياً جديداً في اقتصاد غوام. ويعطي الحاكم والهيئة التشريعية أولوية لتكنولوجيا المعلومات في

إطار جهد عام لتنويع الاقتصاد. وتعد غوام مركزا رئيسيا للاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤١ - وفي نهاية عام ٢٠٠٤، نقلت إلى القطاع الخاص هيئة غوام للهاتف، وكانت آخر شركة هاتف تديرها الحكومة. وهذا الانتقال إلى القطاع الخاص يسمح لهيئة غوام للهاتف بأن تعرض خدمات متنوعة بأسعار تنافسية، بما في ذلك خدمات الهاتف الخليوي والمكالمات الهاتفية الخارجية والإنترنت والتلفزة بواسطة الكابل^(٣٨).

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق

٤٢ - توفر هيئة غوام لمحطات المياه نحو ٧٤ في المائة من إمدادات المياه. وتنتج الباقي منشآت القوات الجوية والقوات البحرية الموجودة في غوام. ومصادر المياه الحكومية هي المياه الجوفية والمياه السطحية (نهر يغوم). والمصدر الذي تحصل منه القوات البحرية على المياه هو خزان سطحي (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وحالة شبكة المياه والمجاري متردية.

٤٣ - وحوادث تسرب المياه كثيرة مما يؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية كبيرة ويعوق التنمية^(٣٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تقدمت حكومة الولايات المتحدة بشكوى ضد هيئة محطات المياه وحكومة غوام لارتكابهما مخالفات متكررة للقانونين الاتحاديين المتعلقين بالمياه النظيفة ومياه الشرب النقية^(٤٠).

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، انتخبت غوام أول لجنة موحدة للمرافق بالجزيرة. وتشرف هذه اللجنة على عمليات هيئة محطات المياه لغوام وهيئة غوام للطاقة الكهربائية. واستطاعت اللجنة إقناع وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة بمنح سلطات المرافق فرصة أخيرة قبل وضع هذه المرافق تحت إشرافها وفرض حراسة قضائية عليها^(٤١).

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٤، بدأت اللجنة الموحدة للمرافق جهودا لخصخصة وكالة المياه والصرف الصحي، ووافقت على متابعة إمكانيات التوصل إلى اتفاق امتياز يمكن بموجبه تسليم نظام المياه في الجزيرة إلى متعهد خاص. ورغم أن هذه الوكالة شهدت تدفقا إيجابيا للنقد هذا العام، فقد ظلت مشاكل المياه والصرف الصحي مصدر إحباط للسكان. وقد حُلت مشكلة رئيسية من خلال مشروع بكلفة ٤٩ ٠٠٠ دولار، أمكن به إصلاح فيضان الصرف الصحي بمحطة الصرف الصحي الرئيسية في هاغاتنيا وكانت تنبعث منها رائحة كريهة عبر المنطقة كلها. وبعد أشهر قليلة، أصدرت وكالة حماية البيئة في غوام تحذيرا يتعلق بشاطئ غوام وشاطئ تانغويسون بسبب فيضان مياه الصرف الصحي على

امتداد خط جرف هارمون. وحلت مشاكل الماء المزمّنة في سانتا ريتا عام ٢٠٠٤ بعد أن ركبت وكالة مياه غوام مضخة تقوية جديدة في المنطقة أدت إلى استقرار معدل ضخ المياه وسمحت بوصول الماء إلى مناطق شديدة الارتفاع. ومع ذلك، فإن الوكالة مرت بمشاكل أخرى تتعلق بالهياكل الأساسية، مثل أعطاب المضخات وكسور أنابيب المياه مما تسبب في تكرار انقطاع المياه وبعض مشاكل الضغط في أنحاء الجزيرة كلها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كانت اللجنة على أهبة الاستعداد لتقديم تشريع الامتيازات المقترح ورفعته إلى الحاكم والهيئة التشريعية، وكان متوقعا أن يصل أعضاء اللجنة إلى نهاية فترة التعقيب العام على التشريع المقترح والتصويت عليه في اجتماع اللجنة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ولكن التصويت تأجل على أي حال.

٤٦ - وفي خطاب حالة الجزيرة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلن الحاكم كاماتشو أن الماء كان أكثر قضايا الجزيرة خطورة. ولاحظ أن عمر شبكة المياه بلغ ٦٠ عاما تقريبا وأن هيئة محطات مياه غوام اضطرت لاقتراض ٢٠٠ مليون دولار لجرد تلبية متطلبات وكالة حماية البيئة الفيدرالية. ولتحسين النظام المتدهور تحسينا حقيقيا، يلزم، حسب التقديرات، توفير مبلغ إضافي يتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار. وطالب الحاكم بخصخصة هيئة مياه غوام، إما جزئيا أو كليا^(٤٢).

٤٧ - وتتولى هيئة غوام للطاقة الكهربائية، وهي هيئة مستقلة تابعة لحكومة غوام، مسؤولية توفير الكهرباء في جميع أنحاء الجزيرة.

خامسا - المسائل العسكرية

٤٨ - ظلت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠. ولا تزال غوام موقعا لمنشآت واسعة أقامتها القوات البحرية والقوات الجوية التابعة للولايات المتحدة. ويشكل تخزين البترول والذخائر وتوفير التسهيلات للاتصالات الواسعة النطاق وغيرها من قطاعات الخدمات التي تلي احتياجات المؤسسة العسكرية أساس البنية التحتية العسكرية في غوام.

٤٩ - وقد تقلص الوجود والإنفاق العسكريان للولايات المتحدة الأمريكية في غوام إلى حد كبير خلال العقد الماضي. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أفادت دراسة استقصائية أجرتها الغرفة التجارية في غوام شملت ٤٤٥ ناخبا مسجلا بأن ٨٣ في المائة من هؤلاء الناخبين يؤيدون زيادة النشاط العسكري في غوام ويسلمون بأن هذا النشاط "يسهم بشكل إيجابي في اقتصاد غوام"^(٤٣). وفي عام ٢٠٠٢، نقلت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة غواصتين

هجوميتين نوويتين سريعتين من طراز لوس أنجلوس إلى غوام، وهما USS كوربوس كريستي و USS سان فرانسيسكو. ووصلت غواصة ثالثة، USS هيوستون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٤٤).

٥٠ - ووفقاً لنائب غوام في كونغرس الولايات المتحدة، اعتمد الكونغرس، للسنة المالية ٢٠٠٥، أكثر من ١٣٥ مليون دولار لمشاريع البناء العسكري لقاعدة أندرسون الجوية والمحطة البحرية. وتشمل مخصصات المشاريع ٢٠,٧ مليون دولار لنظام كلورة خزان فينا، و ١٢,٥ مليون دولار لتحسين رصيف القوات البحرية و ٢,٢ مليون دولار لمرفق تدريب للقوات البحرية و ١٩,٦ مليون دولار لمرفق تخزين في أندرسون و ٢٦,٩ مليون دولار لمدرسة ثانوية جديدة لمن يعولهم العسكريون^(٤٥).

٥١ - ويقال إن وزارة دفاع الولايات المتحدة تنظر بجدية في إقامة قاعدة لحاملة طائرات ثانية في المحيط الهادئ، تمكنها من الاستجابة بسرعة أكبر لأي أزمة في المنطقة. ويسعى السياسيون، في جزيرتي هاواي وغوام، بشدة إلى كسب التأييد لتصبح الجهة المختارة لإقامة قاعدة الحاملة بسبب تأثيرها الكبير على الاقتصاد المحلي. فإنشاء موقع للحاملة في غوام سيحلب آلاف الوظائف وملايين الدولارات من الصرف العسكري لغوام ويتسع لـ ١٠.٠٠٠ بحار. ومن المرجح أن يتخذ القرار النهائي قرب نهاية السنة المالية ٢٠٠٥^(٤٦).

سادسا - المسائل المتعلقة بالأراضي

٥٢ - إن مسألة استخدام الأراضي وملكيته، كما ورد في ورقات العمل السابقة، مسألة هامة بالنسبة لغوام وهي دائماً قيد النظر. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين هاميين: (أ) إعادة الأراضي غير المستخدمة أو التي لا تُستخدم بشكل كامل، التي هي بحوزة وزارة الدفاع؛ و (ب) إعادة هذه الأراضي إلى ملائكتها الأصليين من شعب الشامورو. وتحوز حكومة الولايات المتحدة، ووزارة الدفاع على الأخص، حالياً، على ملكية ما يزيد على ثلث أراضي الجزيرة. بموجب قوانين الولايات المتحدة. وكانت وزارة الدفاع قد نزع ملكية هذه الأراضي وحصلت عليها من أصحاب الملكية الخاصة خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كان العسكريون التابعون للولايات المتحدة يتولون إدارة غوام. واحتجزت الأراضي في بداية الأمر. بموجب عقد كان يحدّد سنوياً خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠، ثم حصلت عليها حكومة الولايات المتحدة لاحقاً من خلال إجراءات اليد العليا بعد منح الجنسية لشعب غوام. وأجاز الكونغرس في عام ١٩٩٤ قانون غوام الخاص بفائض الأراضي (القانون العام ١٠٣-٣٣٩) الذي قضى بإعادة ٣٢٠٠ فدان إلى

شعب غوام. وفي أوائل عام ٢٠٠٥، أعيد ما مجموعه ١٨٠ قطعة أرض تستفيد منها ٢٠٠٠ أسرة، أي بزيادة ٧ قطع عن السنة السابقة^(٤٧).

سابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٥٣ - تلقت حكومة غوام منحة قدرها ١٩٩ ٥٠٠ دولار من وزارة العدل بالولايات المتحدة لمشروع الأحياء الآمنة للحد من جرائم استخدام السلاح عن طريق زيادة التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون الاتحادية والولائية والمحلية^(٤٨).

باء - القوى العاملة

١ - لحة عامة

٥٤ - بلغ معدل البطالة في غوام ١١,٤ في المائة عام ٢٠٠٢، ويمثل ذلك انخفاضاً عن نسبة الـ ١٣,٥ في المائة لعام ٢٠٠١^(٤٩). ومع ذلك، فنظراً للتحسن الذي طرأ بشكل ملحوظ على التوجه الاقتصادي العام لغوام، في فترة التقرير، فقد أشار الحاكم في خطابه عن حالة الجزيرة إلى أنه تم توفير نحو ١ ٤٠٠ وظيفة، خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وانخفض معدل البطالة بنحو الثلث تقريباً (انظر أيضاً الفقرة ٢٦ أعلاه)^(٥٠).

جيم - التعليم

٥٥ - لدى غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. وفي إطار نظام التعليم العام توجد جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة وأربع مدارس ثانوية وسبع مدارس متوسطة و ٢٧ مدرسة ابتدائية. ونجد في إطار النظام الخاص كليتي أعمال تجارية وخمس مدارس ثانوية وعدة مدارس ابتدائية، معظمها يتبع الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية. وسمح مشروع قانون جديد، هو "قانون المدارس في غوام"، بإنشاء مدارس خاصة مستقلة عن وزارة التعليم^(٥١).

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أجازت وزارة التعليم ميزانية قدرها ١٦٥,٣ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٥، بزيادة قدرها ٢٥,٥ مليون دولار عن السنة السابقة. ومع ذلك، فوفقاً لمراقب الوزارة، خوان فلوريس، لا بد من أن تهتم الوزارة للحصول على إيرادات تساوي ما هو مطلوب فعلاً في الميزانية، إذ إن المبلغ لا يعدو أن يكون اعتماداً. والمبلغ المدرج في الميزانية هذا سيسمح بتشغيل المزيد من المدرسين، وشراء الكتب، ورفع أجور معاوني المدرسة ومدرسيها وبالتالي التغلب على بعض المشاكل التي ذكرت في الماضي، مثل العثور على مدرسين مؤهلين والاستعانة بهم^(٥٢).

٥٧ - ويعد مسؤولو الوزارة حالياً تقريراً، يتوقع أن يساعد الآباء في تقييم مدارس غوام والتعليم المقدم. وسيتم تقييم كل مدرسة من مدارس الجزيرة وعددها ٣٧ مدرسة وستعطي تقديراً. والتقرير مطلوب بموجب القانون العام ٢٦-٢٦ والقانون الاتحادي لإصلاح التعليم، قانون "عدم التخلي عن أي طفل"،^(٥٣).

٥٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رفعت الحكومة الاتحادية القيد المالي المرتبط بما يسمى بالوضع الخطير لمتلقي المنحة - أي وزارة التعليم. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، صنفت الحكومة الاتحادية وضع الوزارة ووصفته بالخطورة الشديدة لأنها تقاعست عن عرض تقاريرها المالية للمراجعة خلال الأربع سنوات السابقة، وبالتالي قصرت استحقاق الوزارة على مبلغ من المنحة الاتحادية لا يزيد عن ٥٠ في المائة^(٥٤).

٥٩ - وأشار الحاكم كوماتشو، في خطابه عن حالة الجزيرة عام ٢٠٠٥، إلى برنامج الدعوة إلى "تبني مدرسة" الجديد، حيث تجتمع المؤسسات التجارية وموظفو الحكومة والمواطنون الأفراد مع بعضهم البعض ويقومون بتنظيف المدارس قبل العام الدراسي الجديد بوقت كاف. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أن "لجنة التفوق في التدريس"، قد شكلت فريقاً مع الوزارة وتجري إصلاحاً للتعليم يقوده لأول مرة الآباء والمدرسون ومدبرو المدارس.

دال - الصحة العامة

٦٠ - يقضي قانون إصلاح الرعاية الصحية، الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٤، بأن يذهب السكان الذين يعتمدون على "برنامج المعوزين الطبي" التابع للحكومة، إلى إحدى العيادتين الإقليميتين للرعاية الصحية العامة بدلاً من اللجوء إلى مقدمي الرعاية الصحية الخاصة. وهناك قلق في المجتمع الطبي من أن يعاقب الهيكل الجديد المرضى ومقدمي الرعاية الصحية الآخرين وقد يؤدي إلى وقت انتظار طويل وازدحام شديد في غرف الطوارئ بالمستشفيات^(٥٥).

٦١ - وستتلقى حكومة غوام منحة قدرها ٥ ملايين دولار على مدى خمس سنوات من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة لتنفيذ إطار وقاية استراتيجي لمنع تعاطي المخدرات^(٥٦).

هاء - الهجرة

٦٢ - إن الهجرة من دول الارتباط الحر، وهي جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو، هي من أهم القضايا التي تثار في إطار العلاقات القائمة بين الحكومة الاتحادية وغوام. وقد أجاز قانون اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٦، الذي أنشأ العلاقة بين الولايات المتحدة

ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، الهجرة غير المقيّدة من هذين البلدين الجزريين في المحيط الهادئ إلى الأقاليم والممتلكات. ويمكن القانون مواطني دول الارتباط الحر من دخول غوام ومزاولة المهنة بصورة مشروعة باعتبارهم أجنبي غير مهاجرين^(٥٧). ويستقر هؤلاء المهاجرون وأطفالهم الأمريكيون بحكم المولد في غوام وهاواي وجزر ماريانا الشمالية، مما يشكّل ضغطاً على موارد الولايات والأقاليم التي تستقبلهم.

٦٣ - وترصد الحكومة الاتحادية أموالاً لمواجهة أثر اتفاق الارتباط الحر لكي تسترد غوام والأقاليم الأخرى التي يشملها الاتفاق تكاليف توفير الخدمات الحكومية للمهاجرين في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أجاز قانون تعديلات اتفاق الارتباط الحر لعام ٢٠٠٣، فجدد بذلك اتفاق عام ١٩٨٦ الأصلي لمدة عشرين سنة أخرى. ويؤذن بتسديد التكاليف الإضافية الناجمة عن آثار الاتفاق حال زيادة تكاليف هذه الآثار على المخصصات الإلزامية البالغة ٣٠ مليون دولار في العام. ويتوقع رصد تمويل سنوي لغوام يقدر بما يتراوح بين ١٢ و ١٤ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، وبناء على طلب حاكم غوام، فمن سلطة رئيس الولايات المتحدة الإفراج عن أية مبالغ تدين بها حكومة غوام لحكومة الولايات المتحدة أو خفضها أو الإعفاء منها، كلياً أو جزئياً، وذلك كتعويض عن التكاليف الناجمة عن الاتفاق التي لم تسدد في الماضي. وتقدر غوام هذه التكاليف بما مجموعه ١٨٧ مليون دولار^(٥٨).

٦٤ - وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة، في مشروع ميزانيته للسنة المالية ٢٠٠٦، أن غوام ستلقى ١٤,٢ مليون دولار في إطار تمويل الاتفاق^(٥٩).

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أدت سياسات الهجرة المطبّقة حالياً في غوام إلى زيادة كبيرة في الهجرة إلى غوام من بلدان مثل الفلبين بوجه خاص. ويشير تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ إلى أن عدد السكان من غير الشامورو بلغ ٧٩٨ ٨٦ نسمة، في حين بلغ عدد الشامورو ٦٥ ٢٤٣ نسمة.

واو - حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة

٦٦ - لم تطرأ أي تطورات أخرى منذ صدور ورقة العمل لسنة ٢٠٠٣.
(A/AC.109/2003/15).

ثامنا - البيئة

٦٧ - لا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية لها صلة باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الجزيرة أثناء الحرب العالمية الثانية (انظر الفقرة ٨٣ من الوثيقة A/AC.109/2001/4). ووافقت القوات البحرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على دفع غرامات قيمتها ٤٢ ٠٠٠ دولار وإنفاق مبلغ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار لتحسين إدارة النفايات، بعد أن أثبتت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة أن مركز الأشغال العامة التابع للقوات البحرية قد تعامل مع النفايات الخطرة بصورة سيئة عام ٢٠٠٠^(٦٠). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بدأ مجلس لجنة بحوث آثار الإشعاع في بحث التعرض للإشعاع المحتمل أن يكون قد عانى منه سكان غوام نتيجة للتجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة في جزر مارشال في الخمسينات^(٦١).

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٢، قررت دائرة الأسماك والأحياء البرية بالولايات المتحدة تخصيص ٢٥ ٠٠٠ فدان في غوام، حوالي ١٩ في المائة من مساحة الجزيرة، كموتل أساسي لأنواع الطيور والخفافيش المهددة بالانقراض في الجزيرة. ولم تتغير تبعية هذه الأراضي المملوك معظمها للقوات المسلحة، وإن كان يجب استعراض جميع مشاريع الأراضي الممولة اتحادياً لضمان عدم تأثيرها على موائل الأنواع الطبيعية. وكذلك ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ قررت دائرة الأسماك والأحياء البرية بالولايات المتحدة تخصيص ٦ ٤٠٩ أفدنة من الأراضي كموتل أساسي لثلاثة أنواع من الخفافيش^(٦٢).

٦٩ - وأجاز مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مشروع قانون يقدم ٧٧ مليون دولار لغوام لتمويل برامج الإبادة لإزالة ثعبان الأشجار البنية^(٦٣). إذ إن ثعبان الأشجار البنية يشكل تهديدا للتنوع البيولوجي في غوام. ومن المحتمل أن يكون قد دخل إلى غوام عن طريق الشحنات العسكرية ولا توجد أي ضوارٍ طبيعية للقضاء عليه في غوام.

تاسعا - العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية

ألف - منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - لم تطرأ أي تطورات أخرى منذ صدور ورقة عمل عام ٢٠٠٣ (A/AC.109/2003/15).

باء - المنظمات والكيانات الإقليمية

٧١ - غوام عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، وهي منظمة تضم ٢٧ عضوا مكرّسة لتقديم المشورة والمساعدة والتدريب وإجراء البحوث في المجال التقني لتعزيز التنمية في البلدان الأعضاء فيها.

عاشرا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٧٢ - لم يتطرق البحث إلى مسألة الوضع السياسي للجزيرة منذ أن تسلم الحاكم الجديد، فيليكس كمانشو، مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومع ذلك، كان من المقرر، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن تجري غوام استفتاء تقرير مصير عاما لتحديد الوضع السياسي للجزيرة في المستقبل. وتم تأجيل الاستفتاء العام، وذلك أساسا لعدم تحديد مواصفات الناخبين المؤهلين وتسجيلهم^(٦٤).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٣ - قال ممثل عن الولايات المتحدة في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٢ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر A/58/PV.72)، إنه ليس بوسع الولايات المتحدة تأييد مشروع القرار (A/58/L.21) المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إذ إن مشروع القرار بوصفه تعريفا ضيقا لإنهاء الاستعمار لم يراع الواقع المعقد الذي يحيط بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن مصطلح "غير متمتعة بالحكم الذاتي" في حد ذاته يبدو غير ملائم بالنسبة للأقاليم القادرة على وضع دستور خاص بها وانتخاب موظفيها العموميين ولديها تمثيل في واشنطن العاصمة وتختار مسارها الاقتصادي الخاص بها.

٧٤ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة قد أيدت تأييدا تاما البلدان التي اختارت الاستقلال وتعزز أن ترحب بها كشركاء متساوين في السيادة. وبالنسبة إلى الأقاليم التي لم تختار الاستقلال، أيدت الولايات المتحدة أيضا، مع ذلك، حق شعوب تلك الأقاليم في نطاق كامل من الحكم الذاتي، بما في ذلك حقوق الاندماج والارتباط الحر. وأعربت الولايات المتحدة عن رأيها بأن في العالم شعوبا وأماكن وظروفا سياسية متنوعة، وهذا الشراء يسمح بالسير في أكثر من طريق. وترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي تطبيق معيار وحيد

لإنهاء الاستعمار على كل إقليم من الأقاليم، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى احترام الخيارات التي يعتمدها سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٥ - واختتم الممثل كلامه قائلاً إن الولايات المتحدة تتطلع إلى إجراء حوار مجد مع لجنة الأربعة والعشرين في عام ٢٠٠٤، وأعرب عن أمل الحكومة في أن يتعاون جميع الأطراف على خفض عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

جيم - نظر الأمم المتحدة في المسألة

٧٦ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرارين ١٣٤/٥٩ ألف وباء. وقد خُصص لغوام على وجه التحديد الجزء السادس من القرار ١٣٤/٥٩ بء.

الحواشي

- (١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مأخوذة من مصادر مطبوعة، بما في ذلك مواقع الإنترنت.
- (٢) *Pacific Daily News*, 9 February 2002.
- (٣) <http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/gq.html>
- (٤) Bank of Hawaii, Guam Economic Report October 2003 (see www.boh.com/econ/pdfs/gm2003.pdf)
- (٥) Department of the Interior, Office of Insular Affairs, *Fact Sheet*, 1998
- (٦) Pacific Daily News, 13 October 2004, www.guampdn.com, Press Release, 31 October 2004, President signs Guam Judicial Bill into law, <http://www.house.gov/bordallo>
- (٧) www.kuam.com/decision2004/results/general.aspx
- (٨) Pacific Daily News, November 4th, 2004, www.guampdn.com
- (٩) Pacific Daily News, October 27th, 2004, www.guampdn.com
- (١٠) Pacific Daily News, 2 October 2004, Bill 363 approved to dodge total shutdown, www.guampdm.com, Pacific Daily News, 30 September 2004, Agency shutdown loom, www.guampdm.com
- (١١) Press Release, 7 February 2005, President Bush Sends Congress FY 2006 Budget Proposal, www.house.gov/bordallo
- (١٢) Pacific Daily News, 1 January 2005, White House denies request for debt relief, www.guampdm.com, Press Release, 7 February 2005, President Bush Sends Congress FY 2006 Budget Proposal, www.house.gov/bordallo
- (١٣) Pacific Islands Report, 23 February 2005, Guam faces US\$67 million revenue shortfall, www.guampdn.com
- (١٤) Pacific Islands Report, 26 January 2005. Guam shouldn't borrow to pay debt, www.guampdn.com

- Press Release, 7 February 2005, President Bush Sends Congress FY 2006 Budget Proposal, (15)
 .www.house.gov/bordallo
 .www.encarta.com, "Guam". (16)
 .Pacific Daily News, 21 February 2005, State of the Island address, www.guampdn.com (17)
 Pacific Daily News, 22 February 2005, Economic data questioned: Camacho cites big increase in Gross (18)
 .Island Product, www.guampdn.com
 .Pacific Daily News, 21 February 2005, State of the Island address, www.guampdn.com (19)
 An Update on the Economies of Guam and the Northern Mariana Islands, May 2004, (20)
 .www.doi.gov/oia/Osman
 United States Department of the Interior, Office of Insular Affairs, May 2004, An Update on the Economies (21)
 .of Guam and the Northern Mariana Islands, www.doi.gov/oia/Osman
 .www.admin.gov.gu/commerce (22)
 United States Department of the Interior, Office of Insular Affairs, Secretary's Conference on Business (23)
 .Opportunities in the Islands, 23 September 2004, www.businessopportunitiesconference.com
 .Pacific Daily News, 22 February 2005, State of the Island Address, www.guampdn.com (24)
 .Pacific Daily News, 22 February 2005, State of the Island Address, www.guampdn.com (25)
 .Bank of Hawaii, Guam Economic Report, October 2003 (see www.boh.com/econ/pdfs/gm2003.pdf) (26)
 .Pacific Daily News, 12 February 2005, Firm: Real estate up in '04, www.guampdn.com (27)
 .Pacific Daily News, 18 January 2004, Tourism scores with sport, www.guampdn.com (28)
 .www.admin.gov.gu/commerce. (29)
 United States Department of the Interior, Office of Insular Affairs, May 2004, An Update on the Economies (30)
 .of Guam and the Northern Mariana Islands, www.doi.gov/oia/Osman
 Kuam 8 News, 26 February 2005, Recent GVB marketing campaigns paying off with huge swells of (31)
 .arrivals, www.kuam.com
 .Pacific Daily News, 18 January 2004, Tourism scores with sport, www.guampdn.com (32)
 .Bank of Hawaii, Economic Report on Guam, August 2001. (33)
 .State of the Island Address. Pacific Daily News, 22 February 2005, www.guampdn.com (34)
 .BBC Monitoring Asia Pacific, 20 March 2003 (35)
 .Ibid., 16 December 2002. (36)
 .Daily News, Year in Review 2004, see www.guampdn.comPacific (37)
 .Pacific Daily News, 10 December 2001 (38)
 . Ibid ., Year in Review 2002, "Water Contamination, Pressure Woes" (see www.guampdn.comIbid) (39)
 .Ibid. (40)

- .State of the Island Address, Pacific Daily News, 22 February 2005, www.guampdn.com (ㄱ ㄴ)
- .Pacific Daily News, 21 March 2001. (ㄱ ㄸ)
- .Pacific Daily News, 9 January 2005 (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 6 January 2005, www.guampdn.com (ㄱ ㄹ)
- .www.defensenews.com, 14 January 2004 (ㄱ ㄹ)
- 2005 State of the Territory Address and State of our island address by Felix Camacho, (ㄱ ㄷ)
- .Governor of Guam, on 4 February 2004
- .www.hawaiipublicradio.org, 14 October 2004 (ㄱ ㄷ)
- .Bank of Hawaii, Guam Economic Report, October 2003 (see www.boh.com/econ/pdfs/gm2003.pdf) (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 21 February 2005, State of the Island address, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 30 January 2002. (ㄱ ㄹ)
- .Pacific Daily News, 5 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 25 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 15 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 13 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 8 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .News release, Congresswoman Bordallo, 17 December 2003 (see www.house.gov/bordallo) (ㄱ ㄷ)
- Pacific Daily News, 1 January 2005, White House denies request for debt relief, www.guampdn.com, Press (ㄱ ㄷ)
- Release, 7 February 2005, President Bush Sends Congress FY 2006 Budget Proposal,
. www.house.gov/bordallo
- .Pacific Daily News, 11 January 2002. (ㄱ ㄷ)
- .www.hawaiipublicradio.org, 11 October, 2004 (ㄱ ㄷ)
- .Department of the Interior, Fish and Wildlife Service, Federal Register Vol. 69, No. 208 (ㄱ ㄷ)
- .Pacific Daily News, 12 October 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .see also paragraphs 12-16). (Pacific Daily News, 12 September 2004, www.guampdn.com (ㄱ ㄷ)
- .*Pacific Daily News*, 12 October 2004 (see www.guampdn.com). (ㄱ ㄷ)
- .Ibid., 12 September 2004 (see www.guampdn.com); see also paragraphs 12-16 of the present report. (ㄱ ㄷ)
-